رئيس بلدية القدس العربية ورئيس مجلس ادارة الشركة، روحي الخطيب، واستولت على ٨,٣ بالمئة من أسهم الشركة التي كانت تملكها بلدية القدس العربية وعددها ٦١٨٦ سهماً؛ كما فرضت عضوين جديدين في مجلس ادارتها كممثلين لبلدية القدس. وقد تمّ تعيين هذين العضوين في العام ١٩٧١، ممّا أدّى الى انسحاب ممثّلي بلديّتي رام الله والبيرة.

وقد واجهت السلطات الاسرائيلية صعوبة قانونية في الاستيلاء على الشركة وامتيازها، نظراً الى ان جزءاً من منطقة امتياز الشركة واقع تحت الحكم العسكري، ولا يسري عليه القانون الاسرائيلي. لذا، عمدت سلطات الاحتلال الى وضع العراقيل والعقبات أمام تطوّر الشركة وقيامها بمهامها. وتمثّلت تلك العراقيل في ما يلي:

(أ) أنشأت السلطات الاسرائيلية، في العام ١٩٦٨، عدداً من الاحياء اليهودية في القدس العربية، وقامت بتزويدها بالكهرباء من الشركة القطرية الاسرائيلية[٢٧]. ويمثّل هذا اعتداء على منطقة امتياز الشركة؛ فرفعت دعوى أمام محكمة العدل الاسرائيلية العليا، وكسبتها لصالحها في العام ١٩٦٩، الأمر الذي دفع السلطات الاسرائيلية الى الزام الشركة بتوصيل الكهرباء لكل الأحياء السكنية اليهودية والمستوطنات الجديدة في نطاق حدود امتياز الشركة وكذلك معسكرات الجيش الاسرائيلي، ممّا زاد في أعباء الشركة وجعلها عاجزة عن تلبية احتياجات اليهود والعرب، وهو ما دفعها الى طلب الاذن باستيراد مولّدين جديدين ليكونا جاهزين للعمل في العام ١٩٧١؛ الّا ان السلطات الاسرائيلية رفضت الموافقة على طلبها، ممّا أدّى الى قطع الكهرباء بالتناوب عن أماكن مختلفة، وهو ما احتج عليه المستوطنون اليهود، فاضطرت الشركة الى الاستعانة بالشركة القطرية الاسرائيلية، التي فرضت عليها سعراً للطاقة لا يتناسب مع السعر العربي، بحكم ان الشركة الاسرائيلية تتلقّى دعماً سنوياً من الحكومة الاسرائيلية لتغطية العجز في ميزانيتها.

(ب) لقد أدّت الاستعانة بالشركة القطرية الاسرائيلية الى جعل الشركة العربية، في العام ١٩٧٩، مدينة لها بمبلغ كبير يصل الى ٧٠٠ ألف دينار اردني، وذلك بسبب الضرائب الاسرائيلية الفاحشة، والخسائر التي لحقت بالشركة جرّاء الانارة المجانية للشوارع والمستعمرات، والتي وصل استهلاكها حوالى ٢٨ بالمئة من مجموع الطاقة التي تنتجها، أو تشتريها، الشركة العربية. فأصدرت المحكمة الاسرائيلية في آذار (مارس) ١٩٧٩ قراراً بالحجز على أموال الشركة في المصارف، تحت ستار تحصيل الديون، وذلك بهدف ارباك الشركة تمهيداً لافلاسها وتصفيتها. ولكن الشركة استطاعت تدارك الأمر بحصولها على قرض بمبلغ مليون دينار من اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية[٢٨].

(ج) وعندما شعرت الحكومة الاسرائيلية بأن أمور الشركة بدأت تنتظم، وانها على وشك اعادة بناء نفسها[٢٩]، قرّرت الحكومة الاسرائيلية شراء امتياز الشركة اعتباراً من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. وقد علّلت وزارة الطاقة هذا القرار بعدم تطوّر الشركة بالشكل المطلوب، وعدم نجاحها في ايصال التيار الكهربائي. واستند وزير الطاقة الاسرائيلي الى المادة ٣٩ من امتياز الشركة الذي وقع الغاؤه بموجب المادة التاسعة من قانون سلطة الكهرباء الاردنية لعام ١٩٦٧. وقد أبلغ القرار الى الشركة، فأعلنت عن نيّتها في الاحتكام الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية والى محكمة العدل الدولية، ممّا اضطر الحكومة الاسرائيلية الى تجميد ذلك القرار وسحب الدعوى من المحكمة[٣٠].

على الرغم من ذلك، استمرت السلطات الاسرائيلية في وضع العراقيل والعقبات أمام